كلمة السيد رئيس اللجنة :

الدكتور/ عبدالرحيم يوسف العوضي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة، الضيوف الكرام،

أود أن أرحب بكم أجمل ترحيب في افتتاح أعمال الدورة الأولى للجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) و التى سوف تخصص لمناقشة أول تقرير يقدم للجنة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية .

كما يسعدني أن أرحب بوفد المملكة الأردنية الهاشمية الذي سيشارك في الحوار التفاعلي ، و أود أن أثمن الخطوة التى قامت بها المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها الدولة العربية الأولى التي صدقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وكذلك الدولة العربية الأولى التى سيتم مناقشة تقريرها.

السيدات و السادة:

نفتتح اليوم أعمال الدورة الأولى للجنة حقوق الإنسان العربية كأول آلية عربية عهد إليها الميثاق الاضطلاع بتلقي تقارير الدول الأعضاء ومناقشة تلك التقارير من خلال حوار تفاعلي وصولا إلى إصدار توصيات يتم نشرها على الكافة.

لقد اختطت اللجنة لنفسها منذ بداية عملها مبدأ الشفافية ، حيث قامت بالتعاون مع الإدارات المختصة بالجامعة العربية بإنشاء موقع إلكتروني لها على الشبكة الدولية ، وقامت بنشر تقارير الدول التى تلقتها رغبة منها في إطلاع الكافة عليها وكذلك كوسيلة لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لدراسة تلك التقارير و إرسال ما تراه من تعليقات أو تقارير موازية حول حالة حقوق الإنسان في تلك الدول لكي تكون تحت نظر اللجنة عند إجراء الحوار التفاعلي مع ممثلي تلك الدول .

السيدات و السادة:

إن هذه الآلية الجديدة ما هي إلاّ خطوة أولى في مشوار طويل يتطلب منا التحلي برؤية واضحة للأمور وأن نتميّز بالصبر والموضوعية في تقييمنا وتحليلنا للأحداث المتسارعة. وإذ نفتتح اليوم جلستنا الأولى في وقت يشهد فيه العالم العربي تغييرات هامة ، نتمنى أن يكون أحد ثمار هذه التغييرات الاحترام التام لحقوق الإنسان، ليس فقط تلك الحقوق التي يطلق الحقوق و الحريات الأساسية كالحق في الحياة ، وحرية الرأي و التعبير و المساواة وعدم التمييز لأي سبباً كان، ولكن أيضا لتشمل الحقوق الأخرى كالحق في التنمية والعيش في بيئة سليمة وغيرها من الحقوق المدنية و السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .

إن عمل لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان لا تعني بالضرورة انعزال هذه الآلية الإقليمية العربية عن باقي الآليات الإقليمية و الدولية الأخرى وخاصة تلك التابعة لهيئة الأمم المتحدة، بل ينبغي أن ننظر إليها كآلية مكملة لتلك الآليات ، خاصة أن جميع الدول العربية تبقى ملزمة بتقديم تقاريرها الدورية أمام تلك الآليات، وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة التى اعتمدتها كل دولة.

وفي اعتقادنا أن القيمة المضافة التى يضفيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان للآليات الإقليمية و الدولية القائمة ، تنبع من كون الميثاق العربي ينطلق من نظرته الشمولية لحماية وتعزيز منظومة الحقوق و الحريات في دولنا العربية ، فولايته من ناحية ليست قاصرة على حماية مسائل معينة كبعض الآليات التعاهدية المتخصصة ، كما أنه من ناحية أخرى يختلف في فلسفته عن بعض الآليات الدولية التى تقوم بعملية المراجعة الدورية الشاملة لأوضاع حقوق الإنسان في الدول، كون الميثاق نص على أن تتم تلك المراجعة من قبل خبراء مستقلين يتصفون بالموضوعية و الحياد ،و الخبرة ، بعيدا عن التسييس أو المجاملة ، والتي قد تتم من خلال آلية مراجعة النظراء أو القرناء والتي تتم عادة بين الدول، وهي مسألة إيجابية تتميز بها آليتنا العربية المنبثقة عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق أود أن أؤكد بأن إنشاء آلية عربية لا يتناقض مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان الذي تعد الدول العربية جزء منه كما يؤكد ذلك تبني الدساتير العربية لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انضمام كافة الدول العربية إلى مختلف الصكوك المنبثقة عن الإعلان. وكما جاء في إعلان فيينا لعام ١٩٩٣، فإن مبدأ العالمية لا يمنع أية مجموعة من وضع اتفاقيات و إنشاء آليات إقليمية أو دون إقليمية لتعزيز وتقوية كل ما يشكل خصوصية هذه المجموعة.

وفي هذا الصدد، فإن اللجنة في سياق الميثاق العربي، يعدّ في رأينا مكسبا ثمينا يؤكد عزم الدول العربية على مواصلة جهودها، حسب خصوصيتها، بهدف تحسين وتعزيز حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية، ووضع المؤسسات المناسبة لتحقيق دولة القانون باعتبارها النموذج الحضاري الوحيد الصالح لبناء مجتمعات المستقبل.

السيدات والسادة:

مما لا شكّ فيه، ستكون لجنة الميثاق العربي ابتداء من هذه الدورة موضع اهتمام ومتابعة، سواء من داخل الدول العربية أم من خارجها، نظرا للأهمية البالغة التي أصبح يوليها الأفراد والمجتمعات لحقوق الإنسان بما في ذلك في مجتمعاتنا العربية، وهذا في حد ذاته أمر إيجابي بالنسبة لنا، حيث تنتقل اللجنة من آلية تتحاور مع الدول إلى آلية تتفاعل كذلك مع المجتمع المدني الوطني والدولي وهذا تحدي يرقى إلى مستوى طموحنا كدول عربية ونحن قادرون على تجاوزه.

السيدات والسادة :

قبل أن أختتم كلمتي، أغتنم هذه الفرصة لأوجه من هذا المنبر الدعوة إلى الدول العربية التي لم تصادق حتى الآن علي الميثاق المبادرة بأن تبادر بالتصديق عليه حتى يمكن أن يشمل عمل اللجنة كافة الدول العربية بسكانها الذين يزيدون على ثلاثمائة مليون نسمة.

وأنني على ثقة بأن للدول العربية القدرات الكافية والإرادة السياسية الكاملة لمواكبة هذا التحدي والالتحاق بركب الدول القائمة على مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. كما أنني واثق بأن عمل اللجنة الجدي سيساهم لا محالة في دعم الإصلاحات الجارية في الدول العربية ومساعدتها على بناء القدرات الملائمة .

أنتهز أيضاً هذه الفرصة لأكرر شكري للمملكة الأردنية الهاشمية على حضور ممثليها.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية.